المنهجية المتبعة في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي لعام 2009:

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في سويسرا وللعام الرابع بدراسة وتقييم مدى التقدم الذي تحرزه الدول المشاركة في التقرير في تجسير الفجوة الجندرية بين الجنسين في مجالات التنمية المختلفة. ويعتمد التقرير في تحليله لمراتب الدول المشاركة والبالغ عددها (134) دولة لعام 2009 على نوعين رئيسيين من البيانات، وهي:

- **البيانات الكمية (Quantitative Data)**: ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية الدولية المنشورة.
- **البيانات النوعية (Qualitative Data)**: وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

كما أن منهجية التقرير في تصنيفه لمراتب (Rank) الدول المشاركة تعتمد بشكل أساسي على مجموع النقاط (Score) التي تحصل عليها كل دولة من الدول المشاركة فيه. حيث يتم أولاً جمع النقاط التي حصلت عليها الدولة في جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرعية ويستخلص منها المعدل العام للنقاط (Score) للدولة، ومن ثم يتم ترتيب الدول تنازلياً حسب هذا المعدل العام وعلى هذا الأ ساس تأخذ كل دولة رتبتها (Rank). ومن الجدير بالذكر أن التقرير يعتمد في تقييمه لحجم فجوة النوع الاجتماعي بشكل أساسي على أربعة مؤشرات اقتصادية أساسية، وهي:

المؤشر الأول: المشاركة والفرص الاقتصادية

(Economic Participation & Opportunity)

ويقيس هذا المؤشر الاختلاف أو الفجوة بين نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة مقارنة بنسبة مشاركة الرجل في القوى العاملة، بالإضافة إلى قياس الاختلاف في الأجور والتعويضات بين الجنسين ومدى تطور المرأة واكتسابها المهارات العالية مقارنة لما يحصل عليه الرجل من فرص للتقدم. وهذا يتأتى من خلال المؤشرات الاقتصادية الفرعية المكوّنة لهذا المحور وهي:

- نسبة مشاركة المرأة للرجل في القوى العاملة (Labour force participation).
- المساواة في الرواتب بين الرجل والمرأة لنفس الوظيفة (Wage equality for similar work).
- الفرق في الدخل المقدر للجنسين (Estimated earned income (PPP USS).
- نسبة النساء من المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين (Legislators, senior officials, and managers) ومن الجدير بالذكر أن الأردن لا يُصنف حسب هذا المؤشر وذلك لعدم توفر تلك المعلومات.

- نسبة النساء من العمالة التقنية والمهنية (Professional and technical workers).

المؤشر الثاني: التحصيل العلمي

(Educational Attainment)

حيث يقيّ هذا المؤشر نسبة التحاق المرأة في جميع مراحل التعليم ونسبة الأمية بين الإناث في الدولة. ويتكون هذا المحور من 4 مؤشرات اقتصادية فرعية وهي:

- نسبة الأمية بين الإناث (Literacy rate).
- نسبة التحاق الإناث في المراحل الأساسية (Enrolment in primary education).
- نسبة التحاق الإناث في المراحل الإعدادية (Enrolment in secondary education).
- نسبة التحاق الإناث في المراحل الثانوية (Enrolment in tertiary education).

المؤشر الثالث: الصحة وفرص الحياة

(Health and Survival)

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار مدى توفر فرص الحياة الصحية للمرأة و نسبة الإناث للذكور للمواليد الجدد. ويتضمن المؤشرات الفرعية التالية:

- نسبة مواليد الإناث إلى مواليد الذكور (Sex ratio at birth (female/male)).
- العمر المتوقع للجنسين (Healthy life expectancy).

المؤشر الرابع: التمكين السياسي

(Political Empowerment)

يقيس هذا المؤشر مدى تكافؤ الفرص المتاحة للرجل والمرأة في المشاركة في الحياة السياسة وصنع القرار على أعلى المستويات. وتندرج تحته المؤشرات الاقتصادية الفرعية الآتية:

- مشاركة المرأة في البرلمان (Women in parliament).
- نسبة تقلد المرأة للمناصب الوزارية (Women in ministerial position).
- طول فترة تقلد المرأة لمنصب رئاسة الدولة (Years with female head of state (last 50)).

نتائج الأردن في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي لعام 2009:

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي لعام 2009 (The Global Gender Gap Report-2009)، حيث يعتبر هذا التقرير أحد النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى سنوياً منذ عام 2006. ويقيّم هذا التقرير قدرة الدولة على التوزيع العادل لمواردها وللفرص المتاحة بين الذكور والإناث من سكانها بغض النظر عن حجم تلك الموارد وطبيعة هذه الفرص، ويتم ذلك عن طريق قياس مدى التقدم الذي تحرزه الدول المشاركة في التقرير في رَدم الفجوة الجندرية بين الجنسين في مجالات التنمية المختلفة.

ويضم التقرير هذا العام (134) دولة بعد انضمام أربع دول لأول مرة للتقرير وهي الباهاما وغيانا والسنغال وفيجي واللاتي حللن في المراتب (28) و(35) و(102) و(103) على التوالي أي قبل مرتبة الأردن لهذا العام.

وقبل الخوض بتفاصيل مرتبة الأردن في محاور التقرير فإنه من الجدير بالذكر أن (67%) من الدول المشاركة في التقرير أظهرت تحسناً ملحوظاً في الأداء وقلصت الفجوة بين الجنسين عن العام الماضي، واحتلت أيسلندا وفنلندا والنرويج المراتب الثلاث الأولى بعد تراجع النرويج إلى المرتبة الثالثة وتقدم أيسلندا من المرتبة الرابعة عن العام الماضي. ومن الجدير بالذكر أنه وعلى مستوى العالم قد تم تقليص الفجـــوة في المحاور الرئيســـية المكوّنة لمؤشر فجوة النوع الاجتماعي (Gender Gap Index) وفقاً للنسب التالية مقارنة بعام 2008:

- الفجوة في محور المشاركة والفرص الاقتصادية تقلصت بنسبة مقدارها 60%.
- الفجوة في التحصيل العلمي تقلصت بنسبة مقدارها 93%.
- الفجوة في الصحة وفرص الحياة تقلصت بنسبة مقدارها أكثر بقليل من 96%.
- الفجوة في التمكين السياسي تقلصت بنسبة مقدارها 17%.

أما بالنسبة للأردن، فقد أشار التقرير إلى تراجع مرتبة الأردن إلى المرتبة (113) من بين (134) دولة مشاركة فيه مقارنةً مع المرتبة (104) من بين (130) دولة في العام الماضي. ومن الجدير بالذكر أن انضمام الدول الأربع الجديدة ولأول مرّة هذا العام إلى التقرير واحتلال جميعها مراتب متقدمة على مرتبة الأردن، فهذا يدل على أن الأردن تراجع فعلياً خمس مراتب فقط عن العام الماضي وليس تسع مراتب.

ويعود التراجع في الترتيب العام للأردن هذا العام إلى تراجع مرتبته (Rank) في جميع المؤشرات الاقتصادية الأربعة المكونة لمؤشر فجوة النوع الاجتماعي (Gender Gap Index)، هذا على الرغم من التراجع الطفيف في مجموع النقاط التي حصل عليها الأردن (Score) في بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن العام الماضي، ومحافظته على مجموع النقاط التي حصل عليها سابقاً في باقي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرعية المكوّنة لها، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

شكل [1]: ترتيب ومجموع النقاط التي حصل عليها الأردن حسب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرعية للعامين 2008 و2009

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة والفرعية	الترتيب (Rank) لسنة 2008 من بين(130) دولة [i]	مجموع النقاط (Score) لسنة 2008 [ii]	مجموع النقاط (Score) لسنة 2009 [ii]	الترتيب (Rank) لسنة 2009 من بين(134) دولة [i]
المؤشر الاقتصادي الأول:المشاركة والفرص الاقتصادية (Economic Participation & Opportunity)	**109**	**0.489**	**0.452** ↓	**122** ↓
1.1 نسبة مشاركة المرأة للرجل في القوى العاملة (Labour force participation)	124	0.37	0.22 ↓	133 ↓
1.2 المساواة في الرواتب بين الرجل والمرأة لنفس الوظيفة (Wage equality for similar work)	38	0.72	= 0.72	= 38
1.3 الفرق في الدخل المقدر للجنسين (Estimated earned income (PPP USS))	120	0.31	= 0.31	123 ↓
1.4 نسبة النساء من العمالة التقنية والمهنية (Professional and technical workers)	95	0.41	= 0.41	102 ↓
المؤشر الاقتصادي الثاني: التحصيل العلمي (Educational Attainment)	**80**	**0.986**	**0.985** ↓	**83** ↓
2.1 نسبة الأمية بين الإناث (Literacy rate)	92	0.93	0.92 ↓	96 ↓
2.2 نسبة التحاق الإناث في المراحل الأساسية (Enrolment in primary education)	1	1.00	= 1.00	= 1
2.3 نسبة التحاق الإناث في المراحل الإعدادية (Enrolment in secondary education)	1	1.00	= 1.00	= 1
2.4 نسبة التحاق الإناث في المراحل الثانوية (Enrolment in tertiary education)	1	1.00	= 1.00	= 1
المؤشر الاقتصادي الثالث: الصحة وفرص الحياة (Health and Survival)	**89**	**0.971**	**= 0.971**	**94** ↓
3.1 نسبة مواليد الإناث إلى مواليد الذكور (Sex ratio at birth (female/male))	88	0.94	= 0.94	89 ↓
3.2 العمر المتوقع للجنسين (Healthy life expectancy)	95	1.03	= 1.03	99 ↓
المؤشر الاقتصادي الرابع:التمكين السياسي (Political Empowerment)	**108**	**0.064**	**= 0.064**	**111** ↓
4.1 مشاركة المرأة في البرلمان (Women in parliament)	117	0.07	= 0.07	121 ↓
4.2 نسبة تقلد المرأة للمناصب الوزارية (Women in ministerial position)	71	0.17	= 0.17	72 ↓
4.3 طول فترة تقلد المرأة لمنصب رئاسة الدولة (Years with female head of state (last 50))	40	0.00	= 0.00	41 ↓

[i] الرتبة الأقل للدولة تدل على أداء أفضل حسب المؤشر.
[ii] هذه النقاط محصورة بين أعلى قيمة وهي (1) والتي تدل على العدالة والمساواة وأدنى قيمة هي (0) والتي تدل على عدم المساواة.

الملاحظ من الجدول السابق أن أداء الأردن حسب مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية شهد التراجع الأكبر من بين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى سواء على صعيد الترتيب العام أو على صعيد مجموع النقاط. وهذا يعود بشكل أساسي إلى تراجع مرتبة ومجموع نقاط الأردن حسب المؤشر الفرعي نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (Labour force participation) وثبات في أداء الأردن حسب باقي المؤشرات الفرعية الأخرى . حيث تدنت نسبة مشاركة المرأة الأردنية إلى الرجل في القوى العاملة إلى ما يقارب النصف عن العام الماضي، حيث كانت النسبة حسب التقرير الماضي (30%) وتراجعت إلى (16%) في تقرير هذا العام.

وضمن هذا السياق إنه لمن الجدير ذكره أن التقرير يستقي منذ صدوره قيم مؤشر "نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة" من المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية (International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market). إلا أن تلك المؤشرات تتفق والمؤشرات الإحصائية الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة على أن نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة تقارب (16%) على مدار السنوات الماضية، ولم تتغير هذه النسبة من عام لآخر إلا بأعشار قليلة. وبالتالي نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة والبالغة (30%) حسب تقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للعام الماضي غير منطقية.

ومن الملاحظة أيضاً أن بعض المؤشرات الاقتصادية الفرعية لا تناسب بيئة ونظام الأردن كمؤشر طول فترة تقلد المرأة لمنصب رئاسة الدولة ((Years with female head of state (last 50)) وإنما تنطبق على دول أخرى، وبالتالي فإن مرتبة (41) حسب هذا المؤشر تكررت لجميع الدول الذي لا تنطبق عليها مثل هذا المؤشر.

ومن المهم ذكره أن معظم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرعية لم تشهد أي تغيير في مجموع النقاط (Score) التي حصل عليها الأردن ومع ذلك تراجع الأردن في الترتيب (Rank) حسب تلك المؤشرات. ويمكن الفهم من ذلك أن الأردن حافظ على أداء ثابت في تلك المؤشرات في حين أن عدد من الدول المقاربة لمرتبة الأردن حسنت أدائها مما أدى إلى أن تتقدم على الأردن حسب الترتيب العام مثل غواتيمالا ونيبال وزامبيا وأنجولا، وبالنتيجة أدى ذلك إلى تراجع مرتبة الأردن بالرغم من محافظته على أداء ثابت كما ذكر آنفاً.

وبالرغم من وجود الأردن في مراتب متأخرة حسب الترتيب العام، إلا أنه تبوأ المرتبة الخامسة بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Region) كما هو مبين في الشكل التالي.:

شكل [2]: ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مؤشر فجوة النوع الاجتماعي (Gender Gap Index) للعامين 2008 و2009.

(Lower Rank = Better Performance)

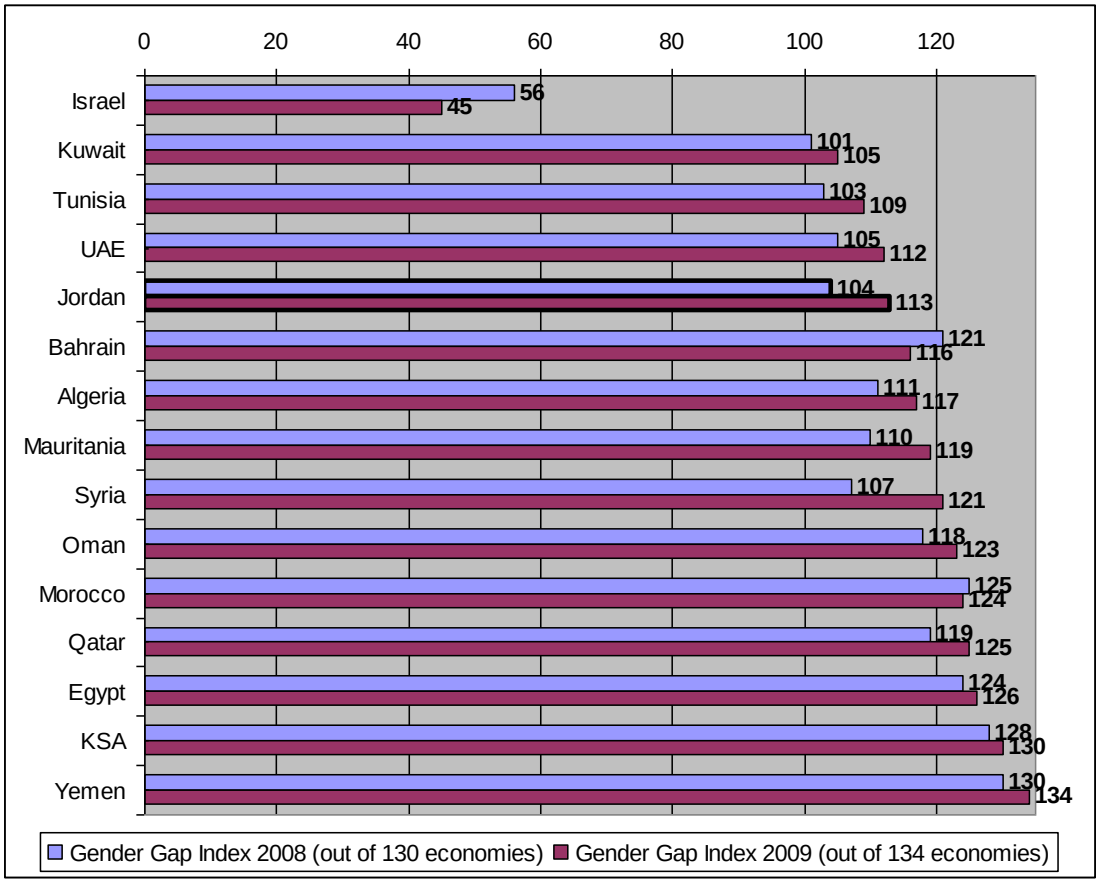

وأشار التقرير إلى أن التقدم الذي تحرزه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رَدم الفجوة الجندرية بين الجنسين متواضع جداً مقارنةً عمّا هو الحال عليه في معظم دول العالم. إلا أن هذا العام شهد تطوراً ملحوظاً في أداء كل من إسرائيل والبحرين والجزائر والمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية على صعيد النقاط التي حصلوا عليها مقارنةً بالسنة الماضية.